

## رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أنقل إليكم طيا رسالة الدكتور ناجي صبري وزير خارجية جمهورية العراق الموجهة إليكم في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، حول اتخاذ الإدارة الأمريكية من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية ذريعة لفرض سياسات القوة الغاشمة ولخلق المزيد من التوتر في العلاقات الدولية ولتصفية حسابات قديمة مع دول محددة تحت ذرائع مكافحة الإرهاب أو وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل الشيء الذي يعد انتهاكا صريحا للمواثيق وقواعد القانون الدولي.

ويشير السيد وزير الخارجية إلى أهمية أن تعلن الأمم المتحدة رفضها القاطع لهذه السياسة العدوانية الأمريكية وتدعو إلى احترام سيادة قواعد القانون في العلاقات الدولية.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. محمد الدوري

الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى أن الإدارة الأمريكية، تتخذ من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية ذريعة لفرض سياسات القوة العاشمة ولخلق المزيد من التوتر والاضطراب في العلاقات الدولية ولتصفية حسابات قديمة مع دول محددة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ودعاوى وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل، وأشير إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والذي وصف فيه دولا معينة، من بينها العراق، بأنها "محور الشر"، وهدد باتخاذ إجراءات فردية ضدها. وعقب هذا التصريح كتف مسؤولون في الإدارة الأمريكية، بدءا بالرئيس الأمريكي ووزير الخارجية ووزير الدفاع ونائبه ومستشارة الأمن القومي من تصريحاتهم التي أعلنوا فيها صراحة عن نواياهم شن هجوم عسكري على العراق بقصد غزوه والهيمنة عليه وفرض نظام سياسي عميل على شعبه.

إن حديث المسؤولين الأمريكيين عن خطط لغزو واحتلال العراق وفرض نظام سياسي عميل على شعبه، هو انتهاك خطير لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنها عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتذرع بالوسائل السلمية لحل النزاعات والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة. كما إنه انتهاك لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة المعتمد خلال الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٠، والذي ينص على أنه "ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى ولا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو الإرهابية أو المسلحة الرامية إلى قلب نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف أو مساعدة هذه النشاطات أو التحريض عليها أو تمويلها أو تشجيعها". كما ينتهك هذا الحديث قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق التي أكدت جميعها احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي باعتبار ذلك واجبا قانونيا ملزما للدول بموجب الفصل السابع من الميثاق الذي اعتمدت هذه القرارات بموجبه.

أما اتهام إدارة الولايات المتحدة العراق بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من دون أية دلائل على ذلك، فهذا تأكيد جديد على أن هذه الإدارة تختلق الذرائع للعدوان

على الدول المستقلة وإرهاب المجتمع الدولي، خصوصا أن من يتحدث عن مخاطر أسلحة الدمار الشامل على الأمن الدولي هو الولايات المتحدة الدولة التي تملك أكبر ترسانة من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، ولها سجل حافل في استخدام هذه الأسلحة ضد الشعوب بدءا من استخدام القنابل النووية ضد المدنيين اليابانيين في هيروشيما وناغازاكي عام ١٩٤٥، ثم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد فيتنام وكوريا وكوبا وأخيرا استخدامها اليورانيوم المنضب ضد العراق ويوغوسلافيا. كما إن للولايات المتحدة سجل حافل في دعم وتمويل حليفها الكيان الصهيوني في بناء ترسانته الضخمة من أسلحة الدمار الشامل.

إن السبيل الوحيد لتخليص البشرية من شرور أسلحة الدمار الشامل كافة، هو العمل على تعزيز الاتفاقات الدولية النافذة في مجال نزع السلاح وصولا إلى التزاع التام والشامل لهذه الأسلحة بدءا بالترسانة الهائلة لأسلحة الدمار الشامل لدى الولايات المتحدة. وهو ما دعا إليه السيد الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق في رسالته الموجهة إلى شعوب وحكومات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إذ قال "إن أول خطر على الإنسانية وعلى شعوب الولايات المتحدة الأمريكية هو الأسلحة الكتلوية الأمريكية ومعها الأسلحة المماثلة لدى الكيان الصهيوني" ودعا الرئيس صدام حسين إلى "أن يتعاون العالم على أساس اتفاقية تضامنية للتخلص من عبء وخطر الأسلحة الكتلوية كخطوة أولى قد تشجع على خطوات أخرى ليؤكد مصداقيته هو والولايات المتحدة نفسها ... وأن الضرورة قائمة لتجريد الكيان الصهيوني من هذه الأسلحة وعندما تكون الولايات المتحدة راغبة في تجريد نفسها من هذه الأسلحة لا نعتقد أن هناك عاقلا في العالم يبقى خارج إطار خطة من هذا القبيل".

غير أن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في المحافل الدولية ذات العلاقة بتزع السلاح يكشف المعايير المزدوجة للسياسة الأمريكية واستهانتها بمصالح وآمال البشرية وتغليبها نزعة الهيمنة. فقد عرقلت الولايات المتحدة مؤخرا الإجماع الدولي على إضافة بروتوكول للتحقق إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وألغت من طرف واحد اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM)، وعرقلت وما زالت تعرقل تنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، التي تدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، واعتمدت أكبر ميزانية للتسلح في تاريخ العالم وواصلت تطوير أسلحة الدمار الشامل كافة وتسعى لعسكرة ونقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي.

أما اتهام الولايات المتحدة الدول الأخرى جزافاً بدعم الإرهاب، فإنه يستوجب من المجتمع الدولي وقفة جدية حتى لا تخلط الولايات المتحدة المعايير وتستخدم قوتها الغاشمة وماكينتها الدعائية الضخمة وأساليبها التضليلية لتحويل الضحايا إلى متهمين. إن هناك معايير دولية متفق عليها، أو ينبغي الاتفاق عليها، لوصف أي ظاهر أو سلوك، وإذا فقدت هذه المعايير تحول العالم إلى غابة يسودها قانون الفرصة والقدرة، أي قانون القوة الغاشمة.

ومنذ أكثر من نصف قرن ليس هناك في منطقتنا أكثر إرهاباً من الكيان الصهيوني المحتل، فهو يرتكب أمام أنظار العالم كله أبشع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويدمر المدن والقرى الفلسطينية بالدبابات والجرافات ويقصفها بالطائرات ويوجه أسلحته الفتاكة بضمنها إطلاقات اليورانيوم المنضب والغازات السامة إلى المدنيين الفلسطينيين ويدفن بالجرافات الجرحى الفلسطينيين في مقابر جماعية لإخفاء جرائمه ويرفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدعوه للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وتقدم الولايات المتحدة لهذا الكيان في كل ممارساته الإرهابية والإجرامية هذه دعماً سياسياً ومادياً وتسليحياً مطلقاً وتأييداً وحماية على الصعيد الدولي، فضلاً عن إنها تقلب الحقائق وتزور الوقائع عندما تطلق جزافاً على شعب فلسطين ومناضليه وقيادته وصف الإرهاب.

كما تمارس الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٠ كل أشكال الإرهاب ضد شعب العراق، والشواهد أكثر من أن تحصى ومنها جريمة ملجأ العامرية كواحدة من عملياتها العسكرية الإرهابية ضد المدنيين العراقيين عام ١٩٩١ والتي راح ضحيتها أكثر من ٤٠٠ شهيد من الأطفال والنساء والشيوخ، وقصف مدن وقرى العراق يوميا منذ عام ١٩٩١ والحصار الإجرامي الذي فرضته على شعب العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ تحت غطاء قرارات مجلس الأمن، والذي أدى إلى استشهاد أكثر من مليون و ٦٥٥ ألف عراقي. وفوق كل ذلك أصدرت الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ قانوناً أسمته "قانون تحرير العراق"، وكأن العراق ولاية أمريكية يحتلها العراقيون، وخصصت أكثر من مائة مليون دولار لتوزيعها على مجموعة من الإرهابيين المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وتسليحهم لارتكاب أعمال إرهابية ضد شعب العراق بهدف قتل أبنائه وزعزعة استقرار أمنه الوطني وسيادته على أرضه.

إن التعسف والمعايير المزدوجة والاستخدام المنفرد للقوة والتهديد والابتزاز أصبحت نطا ثابتاً للسياسة الخارجية الأمريكية. وهذه السياسة تتخذ العدوان منهجاً ثابتاً وتسير على الضد من القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد العدل والإنصاف، مما يقتضي من جميع دول العالم المحبة للسلام ولسيادة القانون ومن مؤسسات المجتمع الدولي إعلان

رفضها لهذه السياسة الشريرة والتمسك بمبادئ القانون الدولي والأعراف والقيم التي تحكم العلاقات الدولية.

والأمم المتحدة مدعوة لأن تعلن رفضها القاطع لهذه السياسة العدوانية الأمريكية، وأشير هنا إلى ما ذكرتموه سيادتكم في مناسبات عديدة آخرها تقريركم السنوي عن أعمال المنظمة من أن سعي الأمم المتحدة إلى بناء عالم يقوم على النظام والعدل لا يمكن أن ينجح إلا من خلال احترام سيادة القانون في العلاقات الدولية وهو ما نأمل من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(توقيع) د. ناجي صبري

وزير خارجية جمهورية العراق

بغداد في: ١٥/صفر/١٤٢٣ هـ

الموافق: ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ م